مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد-P 7163 – 1112
ردمد-E 1892 – 2588
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

دور رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صناعة القرار السياسي

سويقات عبدالرزاق[1،2].بن صغير عبد العظيم[3]
1- قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة غرداية
2- طالب دكتوراه ، جامعة محمد خيضر- بسكرة .
ص.ب رقم 177 سيدي عمران ورقلة.
3- كلية الحقوق ، جامعة امحد بوقرة بومرداس
[1]souigatazk@yahoo.fr
[3]benseghierabdou@gmail.com

الملخص -

حاولت الدول المتقدمة منذ منتصف القرن الماضي الاعتماد على أساليب جديدة من أجل تفعيل تأثير المواطنين في عمل الإدارة المحلية . و مع التطور االكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم ، ركزت الحكومات أكثر على التقنية الرقمية بغية استغلال تكنولوجيا الإعلام و الإتصال في العمل السياسي ، و برز مفهوم المشاركة الإلكترونية كنمط جديد للممارسة السياسية باستخدام أدوات و أساليب إتصال حديثة تعتمد على الإنترنت.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مساهمة رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صناعة القرار السياسي من خلال التعرض إلى مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية و المشاركة الالكترونية في عصر رقمنة الإدارة المحلية و الأدوات المستخدمة في المشاركة الإلكترونية و أخيرا مستويات المشاركة الإلكترونية.

الكلمات الدالة -

الإدارة المحلية الإلكترونية- الإدارة الإلكترونية- المشاركة الإلكترونية- الديمقراطية الإلكترونية.

The Role Of Digitizing The Local Administration In Activating Participation In Political Decision-Making

Summary-

Developed Countries Have Tried Since The Middle Of The Last Century To Rely On New Methods To Activate The Influence Of Citizens In The Work Of The Local Administration. With The Great Development Of The ICT Field In The World, Governments Have Focused More On Digital Technology In Order To Exploit Information Technology And Communication In Politics. The Concept Of Electronic Participation Has Emerged As A New Mode Of Political Practice Using Modern Internet-Based Communication Tools And Methods.
This Study Aims At Clarifying The Contribution Of Digitizing The Local Administration In Activating Participation In Political Decision-Making Through Exposure To The Concept Of Local E-Administration And Electronic Participation In The Era Of Digitalization Of Local Administration, Tools Used In Electronic Participation And Finally Levels Of Electronic Participation.

Keywords-

E-Governance, E-Governance, E-Participation, E-Democracy.

المقدمة -

ارتبط تقدم المجتمعات في الدول المتقدمة بانتهاج نظام اللامركزية الادارية، بمنح صلاحيات هامة للإدارة المحلية، و ذلك لتمكين المواطن من المشاركة أكثر في صناعة القرار على المستوى المحلي ، و المساهمة في بلورة سياسة عامة تتوافق و الانشغالات الحقيقية للمواطنين من خلال ممثليه في المجالس المحلية المنتخبة.

و مع تنامي دور الإدارة المحلية في شتى المجالات بدا التمثيل الإنتخابي للمواطن لا يكفي وحده لتحقيق الفعالية .[1] لذا فقد حاولت الدول المتقدمة منذ منتصف القرن الماضي الاعتماد على أساليب جديدة من أجل تفعيل تأثير المواطنين في عمل الإدارة المحلية و المحافظة على التوازن بين الهيئة التنفيذية من ناحية، و مجموع المواطنين من ناحية أخرى، و ذالك بآليات موازية و مستقلة عن المنتخبين في البلديات، من خلال إسهام للمواطن أو مؤسسات المجتمع المدني ذات الثقل التمثيلي .[2]

و مع التطور االكبير الذي عرفه ميدان تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في العالم ، أصبح التركيز حاليا أكثر على التقنية الرقمية من طرف الحكومات، نتيجة للدور الذي يمكن أن تقوم به في مجال تحسين الخدمة العمومية ، و محاولة الإستفادة منها لتمكين المواطن من المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي بالإدارة المحلية.

و عليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي : كيف تساهم رقمنة الإدارة المحلية في تفعيل المشاركة في صناعة القرار السياسي؟

نحاول الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التعرض إلى العناصر التالية: مفهوم الإدارة المحلية الإلكترونية، المشاركة الإلكترونية في عصر رقمنة الادارة المحلية، أدوات المشاركة الإلكترونية ، مستويات المشاركة الإلكترونية.

أولا :مفهوم الإدارة المحلية الالكترونية

يمكن تعريف الإدارة المحلية الالكترونية بأنها استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصة تطبيقات الإنترنت المبنية على شبكة المواقع الإلكترونية، لدعم و تعزيز حصول المواطنين على الخدمات التي تقدمها الحكومة المحلية، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال و الدوائر الحكومية المختلفة بشفافية و كفاءة عالية و بما يحقق العدالة و المساواة.[3]

و نظرا لتعدد الجهات المعنية بتقديم الخدمات الحكومية الالكترونية للمواطن المحلي و التي تختلف فيما بينها من حيث الشكل القانوني و التنظيمي (الحكومة المركزية، الحكومة المحلية، القطاع الخاص، المجتمع المدني، الهيئات الإجتماعية، المنظمات المانحة لمعونات التنمية)، لذا فإن الإدارة المحلية الإلكترونية المحلية تعني تحقيق شراكة حقيقية مع المجتمع، من خلال التنسيق و التكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التلاحم بين فئات المجتمع المحلي المختلفة مما يحقق أهداف التنمية و يعود على المواطن بالرفاهية.

و يتيح استخدام تقنية الرقمنة في الإدارة المحلية الإلكترونية الاستخدامات التالية:

- **البريد الإلكتروني و شبكات الأعمال التي تربط دوائر الحكومة المحلية المتعددة.**
- **نشر اجتماعات المجالس المحلية على شبكة الإنترنت.[4]**
- **تساعد رقمنة الادارة المحلية على تحسين الخدمات الحكومية و تبسيط إجراءاتها مما ييسر و يسهل الأعمال و المعاملات التي تقدمها للمواطنين و يحقق التواصل بين الادارة المحلية و المواطنين ، حيث يمكن توفير و إتاحة البيانات و المعلومات أمامهم و كذلك أمام المستثمرين بشفافية.[5]**
- **تسهم أيضا في توفير البيانات و المعلومات المختلفة المتعلقة بالشأن المحلي و إتاحتها لجميع فئات المجتمع.**
- **تؤدي إلى فتح قناة اتصال جديدة بين المواطن و الادارة المحلية .[6]**
- **تساعد في عرض إجراءات الحصول على الخدمات الحكومية و خطواتها .[7]**

- عرض فرص الإستثمار المتاحة داخل الوحدة المحلية على شبكة الإنترنت و خاصة الصناعات الصغيرة.

المشاركة في حل المشكلات التي تواجه المجتمع المحلي مثل عرض فرص العمل المتاحة داخل الإدارة المحلية لعلاج مشكلة البطالة.

- طرح مجالات التنمية التي يمكن أن يشارك فيها القطاع الخاص و المجتمع المدني.

تنمية الوعي السياسي لدى المواطن المحلي لتوفير الدعم و المساندة الشعبية.

- مشاركة المواطن المحلي في تصميم الخدمات الحكومية الإلكترونية وفقا لأولوياته و احتياجاته الفعلية.[8]

ثانيا: المشاركة الإلكترونية في عصر رقمنة الإدارة المحلية

دفع التطور الكبير الذي عرفه العالم في مجال التقنية الرقمية الدول و الحكومات إلى انتهاج المشاركة الإلكترونية كنمط جديد من الممارسة السياسية يمكن المواطن من المساهمة الفعالة في صناعة القرار المحلي .

تكتسي المشاركة الالكترونية في الوقت الراهن أهمية بالغة لدى مختلف الحكومات في العالم و ذالك نظرا للدور الكبير التي تقوم به تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في دعم العملية الديمقراطية المنشودة من خلال زيادة المشاركة من قبل المواطنين.[9] لذالك اعتبرتها الأمم المتحدة مؤشر مباشر و مهم من مؤشرات الجاهزية للحكومة الإلكترونية و درجة تطورها في دول العالم .

1- تعريف المشاركة الالكترونية :

تم تعريف المشاركة الإلكترونية على أنها امتداد للعملية التشاركية، و الديمقراطية المجتمعية، من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بالأخص الإنترنت، بهدف تمكين المواطن من المشاركة بشكل أكبر في العملية السياسية[10].

صنفت العديد من الدراسات المشاركة الالكترونية إلى صنفين .المشاركة الالكترونية المدنية و المشاركة الالكترونية السياسية. ترتبط المشاركة المدنية بتقديم الخدمات العمومية. أما المشاركة السياسية فإنها تتعلق بالحكومة، و كيفية انتخاب ممثلي الشعب، و تأثير السياسة العامة على الشعب .

كما ميز الباحثون بين نوعين من المشاركة السياسية ،الإيجابية و السلبية. تقتصر المشاركة السياسية السلبية في عملية البحث على المعلومات فقط .أما المشاركة السياسية الايجابية فتتمثل في عملية التأثير على العمل و القرار السياسي. و هي تتطلب تفاعلا و انخراطا أكبر من طرف المواطنين في العملية السياسية من خلال استخدام البريد الإلكتروني، و غرف النقاش و المساجلات الإلكترونية و غيرها من الأدوات التفاعلية.[11]

2- عناصر عملية المشاركة الالكترونية :

تشمل المشاركة الالكترونية مجموعة من العناصر حيث تؤثر وتتأثر بالعملية بشكل مباشر وغير مباشر. و تعرفها بعض الدراسات على أنها المؤسسات والأفراد الذين لهم مصلحة والذين يتأثرون بالقرار تحت المداولة.

لقد أشار باحثون إلى أنه لنجاح عملية المشاركة الالكترونية يجب التعرف أولا على الأطراف ذات الصلة بموضوع القرار الذي يتم تداوله[12]، من حيث كونهم داخليين أو خارجيين بالنسبة للحكومة، ومهاراتهم وقدراتهم وخصوصا التقنية، وحجم المجموعات ونوعية هذه المجموعات (ديمغرافية المشاركين بالمبادرة).

وقد أشار باحثون آخرون إلى أهمية تعدد الأطراف المشاركة(سواء من الحكومة أو من الشعب أو من مؤسسات المجتمع المدني) وذلك لتوفير الدعم للعملية.

و حددت بعض الدراسات الفئات ذات العلاقة بعملية المشاركة الالكترونية كما يلي: المواطنون، الساسة(المفكرون والسياسيون)، المؤسسات الحكومية، والمؤسسات التطوعية، التقنيون العاملون في قطاع التكنولوجيا .[13]

تجدر الإشارة إلى أن المواطنين هم أكثر هذه الفئات تماسا مع الفئات الأخرى، مما أدى إلى استخدام المشاركة الشعبية الالكترونية كإسم دارج للعملية. لكن هذا لا يعني إهمال دور و فعالية الفئات الأخرى، كما تستحوذ العلاقة بين السياسيين والمواطنين على كثير من اهتمام الأدبيات، نظرا لأهمية النقاشات التي تدور بينها في هذه العملية.

ترتكز عملية المشاركة الالكترونية و تقوم على تكنولوجيا المعلومات و الاتصال خاصة الأدوات المرتبطة بالانترنت ، من هنا تبرز أهمية الفئة المختصة بتقنية الرقمنة مثل مصممي الأنظمة ومطوريها(Systems développer) وكذلك العاملين على إدارتها. وقد أشار ويمر (wimmer) إلى فئتين رئيسيتين، هما الفئة المستفيدة من العملية والأدوات التقنية، والفئة الأخرى هي الفئة التي تديرها (systems administrations).

أخيرا فان التواصل بين الفئات المذكورة له قواعده وأساسياته، حيث يتم تحديد ما يفعله المواطنون على المواقع الالكترونية (online)، ونوعية وماهية المعلومات التي يجب جمعها وخصوصا المعلومات الشخصية الخاصة إن لزم ذلك. كما يتم تحديد كيفية استخدام هذه المعلومات وكيفية التصرف فيها، والمدة والمكان اللازمين للاحتفاظ بالمعلومات الخاصة بالمواطنين، و رصيد التغذية الرجعية لعملية المشاركة الالكترونية. وأخيرا يجب تحديد الجهات التي تحتفظ بكل هذه القيود والمعلومات ومن لديه الصلاحية للوصول لها، وكيفية استخدامها وتحليلها، والنتائج التي سيتوصل لها صاحب القرار.[14]

ثالثا :الأدوات المستخدمة في المشاركة الالكترونية

تعتمد المشاركة الالكترونية على مجموعة من الأدوات ، ترتبط بتكنولوجيا الاتصال خاصة الإنترنت ، و يتم استخدام الأداة الالكترونية المناسبة ، حسب طبيعة و مستوى الممارسة السياسية ، كما يمكن دمج واستخدام أكثر من أداة حسب الحاجة، و سنحاول التعرض لأهمها :

1- المواقع الالكترونية الحكومية:

قد يكون الموقع الالكتروني من أهم أدوات المشاركة الالكترونية ، نعني بالموقع الالكتروني البوابة الالكترونية التي تشمل بوابات المشاركة والتحاور وغيرها من الأدوات الأخرى التي سنأتي عل ذكرها لاحقا ، فقد تبين في عالم الويب 2 و 3 (web 2.0 or web 3.0) أن العملية لا تزال متركزة على الموقع الالكتروني، فإذا استثنينا الرسائل النصية والصوتية على الهاتف المحمول، فان القناة الرئيسية للوصول إلى المواطن لا تزال هي الموقع الحكومي الالكتروني .[15]

2- خدمة الاتصال عن بعد

تتم هاته الخدمة من خلال برنامج يمكن الربط بين حاسوب و حاسوب آخر في منطقة أخرى و شبكة أخرى متاحة عبر الأنترنت، و يدخل ضمن صلاحيات هذا الربط بين الحاسوبين، إمكانية التعامل مع ملفات و برامج الحاسوب المضيف، و يمكن عبر تلك الخدمة تبادل الملفات الكتابية و الصوتية و ملفات الفيديو من جهاز لآخر و تحميلها عليه أو فتحها للعرض و الاطلاع أو المشاهدة فقط، دون كلفة مادية تذكر[16].

3- المنتديات :

هي مواقع إلكترونية تتيح للمستخدمين التعبير عن آرائهم في قضايا و مواضيع مختلفة مطروحة للنقاش [17]، وهي من الأدوات الشائعة الاستخدام في مجال المشاركة الالكترونية، ويتم إدارة المنتديات الخاصة بالنقاش من قبل الحكومة أو جهات مهتمة بالموضوع ومستقلة عن السلطة التنفيذية (جهات دولية أو مؤسسات محلية غير ربحية تسعى وراء فهم المستوى الديمقراطي في الدولة) .

لقد أظهرت المنتديات قوة مهمة في جذب اهتمام المواطنين والمؤسسات من حيث[18]:

- استقطاب مواطنين ذوي اهتمامات مشتركة حيث ظهرت المنتديات الإسلامية والطبية وغيرها من المنتديات التي تجمع فئات معينة كشباب الجماعات وغيرهم.
- الوصول إلى محركات البحث بسرعة، حيث أن النصوص الواردة بالمنتديات أسرع للظهور على محركات البحث (مثل جوجل وياهو) من النصوص المدفونة بالوثائق المحملة على المواقع الالكترونية.
- سرعة تناقل الأخبار عليها، وتأثير الفرد على محتوى المنتدى المعروض، وخصوصا إذا كانت إدارة المنتدى لا تحتمل زحم وحجم وتردد التعليقات.
- إتاحة المجال إلى الإعلان الجانبي على صفحات المنتدبات والتفاعل الذي تتيحه مع الوسائل الإعلامية (النصوص والصور والفيديو)
- شعبية المنتديات بين قطاع الشباب المتواجد بكثرة على الانترنت.

4- استطلاعات الرأي:

هي من الأدوات المهمة التي تستخدم في مجالات المشاركة الالكترونية و تهدف إما إلى استطلاع لرأي زوار الموقع اتجاه موقف معين، أو محاولة بناء رأي اتجاه قضية ما. و أصبح هناك استمارات رأي إلكترونية إلى جانب استطلاعات رأي سريعة حول الأحداث الجارية، و تتميز الاستطلاعات بسهولة إدخال المستطلع رأيه و بدرجة الأمان التقنية، و كذالك تفادي عملية الأخطاء في عملية الإحصاء حيث يتم الإحصاء إلكترونيا. [19]

لقد زادت أهمية استطلاعات الرأي لتدني تكلفتها ولتوافر أدوات الإحصاء الفوري لها، لقد أصبحت غالبية المحطات الفضائية الإعلامية لها زاوية استطلاعات الرأي وخصوصا في المجالات السياسية، كما أن أدوات التحليل تعطي صورة أفضل وعلى مدار تعليق الاستطلاع على الموقع. فالمواطن ليس بحاجة للانتظار لنهاية فترة الاستطلاع وإنما يمكنه أن يتعرف على نتائجه وعدد المقترعين عليه وقت ما يشاء من المساوئ لهذه الأداة إمكان التلاعب بنتائجها من قبل مرتادي الفضاء التكنولوجي من حيث عدم معرفة تفرد المقترعين، فيمكن لطفل عمره 10 سنوات الاقتراع والتأثير عليها، وفي حالة زيادة احتياطات الأمان على الموقع فإن شعبية هذه المواقع يمكن أن تتدنى وخصوصا إذا شعر المواطن بأنه مراقب أو يمكن معرفة هويته .

5- التصويت الالكتروني:

إتاحة الفرصة للمشاركين في موضوع معين للتصويت على خيارات معينة أو اتجاه محدد للنقاش، وهي من الأدوات المهمة في اتخاذ القرارات، وعليه تناسب هذه الأداة الاستشارات الالكترونية، كما أنها تشكل عصب عملية الانتخابات الالكترونية ولكن بشكل اكبر وتعقيد أكثر.

كما نعلم فان عملية التصويت تأتي لتتجاوز مرحلة التوصل إلى اتفاق عام على أي مبدأ وقد شاع استخدامها في عمل المجموعات و اللجان و الجمعيات ، و عليه فقد تم استخدامها بغرض التصويت في الانتخابات العامة، وهناك أدوات ونماذج للتصويت مصغرة ملحقة بأنظمة اتخاذ القرارات، وأنظمة تعاضد المجموعات (décision support Systems group collaboration, Systems) .

كما يمكن استخدامها في الحالات التي تود الحكومة معرفة رأي المواطن بالنسبة لموضوع له خيارات محددة مسبقا ، حيث يتم استخدام أدوات المشاركة الالكترونية لجمع الآراء ومن ثم استخدام التصويت الالكتروني لمعرفة الرأي الأفضل أو المفارقة بين الآراء وتحديد ترتيبها.[20]

6- البريدالالكتروني:

هي أداة ذات اتجاه واحد من المواطن إلى الحكومة أو العكس، ويتم استخدام هذه الوسيلة في الحالات التي تريد الحكومة توصيل المعلومات للمواطنين أو في حال وجه المواطن طلبا للحكومة أو استفسار حول قضية معينة. هذه الأداة من أهم الأدوات التي يتم استخدمها في التعميم لقوائم البريد.

تتميز هذه الأداة بالدقة حيث يمكن مخاطبة المواطن – مثلا- والتأكد من أنه قد تسلم الرسالة أو انه المقصود .في حين توفر الأدوات الأخرى المجال للتعميم بدون الاستناد إلى الهوية الشخصية. كما يتم استخدام البريد الالكتروني في حالات العلاقات الشخصية بين طرفين. ومن التطبيقات المهمة لهذه الأداة التفاعل بين النواب أو السياسيين والمواطنين[21].

7- القوائم البريدية :

هي عبارة عن شكل خاص من أشكال استخدام البريد الإلكتروني، هدفه إتاحة الفرصة لمستخدم البريد الإلكتروني، لكي يرسل رسائل بما لديه من معلومات أو آراء في أي قضية محل المناقشة، إلى عدد يقدر بعشرات أو مئات الآلاف من الأشخاص بمجرد ضغطة زر واحدة، ويتحقق ذلك من خلال بناء نظام على حاسب خادم واسع الانتشار على الإنترنت، تنشأ بداخله قائمة بأسماء وعناوين البريد الإلكتروني لمجموعة من المستخدمين للشبكة ممن يرغبون في المشاركة في هذه القائمة، وبالتالي يمكن لأي شخص مشترك بالقائمة أن يرسل للباقين ويتلقى منهم رسائل بريد الكتروني حول القضية محل النقاش، وقد عرفت القوائم البريدية انتشار في التسعينيات من القرن العشرين وشكلت حلقة جديدة من حلقات تطور الوجه الرقمي لآلية الحوار والتعبير عن الرأي.[22]

8 – المواقع المجانية :

هناك الكثيرون ممن يرغبون في التعبير عن الرأي بآليات تحمل بصماتهم الخاصة ولا يكتفون بمجرد المشاركة برأي سريع أو معلومة أو تعليق موجز على رأي مخالف، فهم يفضلون توصيل أفكارهم كاملة معمقة . ومن الناحية العلمية ينتمي هؤلاء في العادة إلى الفئة التي تمثل صفوة العقول السياسية و العلمية و الأكاديمية ، وتنشط هذه الظاهرة على وجه الخصوص في البلدان التي يشتد فيها الكبت والقهر والديكتاتورية[23].

9- نظام لوحات النشرات الإلكترونية :

هذا النظام عبارة عن برنامج معين للاتصالات بين الحاسبات عبر خطوط التليفون . يمكن إنشاء نقطة التقاء لدى جهة ما لتتيح لمجموع المستخدمين لهذا البرنامج التواصل معا بشكل جماعي و الدخول في حوار أو نقاش حول قضية ما معا، وفي ضوء ذلك يمكن القول أن هذه النظم شكلت وفي أوج انتشارها ظاهرة ذات أهمية ملحوظة، حيث كانت تستخدم لاجتماع الناس و إجراء مناقشات في شتى القضايا والموضوعات ونشر المقالات بشكل ديمقراطي رقمي حر[24].

10- مجموعات الأخبار :

عبارة عن نظام لتبادل الرسائل عبر الإنترنت تشترك فيه مجموعات غير محددة العدد أو الهوية من مستخدمي الشبكة بلا قيود تقريبا، حيث يقوم كل مشترك راغب في الانضمام إلى المجموعة بإرسال الرسائل والأخبار والتعليقات الكترونيا إلى موقع أو حاسب خادم كبير على الشبكة يستضيف المجموعة, ويعمل هذا الحاسب كمستودع ضخم يتلقى الرسائل من مختلف المستخدمين ويعيد عرضها بشكل منظم على الشبكة ليطالعها كل من المشتركين الآخرين ويعلقون عليها برسائل وآراء جديدة، وبمرور الوقت تتكون كمية ضخمة من المعلومات والأخبار والبيانات والآراء حول القضية المطروحة للنقاش ولا تزال مجموعات الأخبار تشكل ركيزة من ركائز تبادل الرأي والحوار الديمقراطي على نطاق واسع.[25]

11- الاجتماعات الالكتروني (المصورة أو الصوتية) :

يتم التفاعل في هذه القناة بين اثنين أو أكثر للوصول إلى اتفاق على موضوع معين أو مناقشته، ويتم استخدام هذه الطريقة في مجالات المشاركة الالكترونية بين المجموعات، ويمكن استخدام أدوات إضافية مع المؤتمرات الالكترونية، مثل أدوات اتخذا القرار والتصويت الالكتروني.[26]

12- الرسائل النصية والصوتية والمرئية:

يمكن استخدامها من خلال البريد الالكتروني، ولكن مع انتشار الهاتف المحمول فقد أصبحت هذه القنوات المهمة في الإعلان والتسويق، على جهاز الهاتف المحمول (الموبايل mobile phones) . إذ يمكن الوصول إلى المواطن بشكل أسرع من البريد الالكتروني ، كما يمكن الوصول له في كل مكان وزمان . ، و كذلك أصبح استخدام المحمول إحدى أدوات التأكد من هوية المستخدم.[27]

رابعا :مستويات المشاركة الالكترونية

أشارت العديد من الدراسات أن هناك أثر كبير لتكنولوجيا المعلومات من الناحية السياسية ، من قبيل إعلام المواطن و الإستشارة السياسية للمواطن، و المشاركة الفعالة في صناعة القرار السياسي ، و هي المبادئ نفسها التي أشار و أسس لها تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية عام 2003 :

1- إعلام المواطن:

تعتبر المرحلة الأساسية، و تتمثل في تزويد المواطنين بالمعلومات اللازمة عن موضوع الحوار، و يكون تدفق المعلومات بها في اتجاه واحد من الحكومة إلى المواطن. و تجدر الإشارة بأن العلاقة هنا تكون أحادية الاتجاه ، إذ تنتج فيها المجالس و الحكومات المعلومات و تقدمها للاستعمال من قبل المواطنين. و يؤكد بريفوست و آخرون (prévost و sévigny و vedel و hanselmann) على أن الطبيعة الإلكترونية لتوزيع المعلومات يجب أن تكون عبر ثلاثة أنواع[28]:

- المعلومات العامة التربوية حيث تسمح للمواطن بمعرفة المجتمع و إقليم و اقتصاد الدولة.

- معلومات حول الحكومة، ترتبط بمعرفة المواطنين لممثليهم و نظام الحكم و وظائفه و مختلف مكوناته.

- معلومات خاصة بالقضايا و النقاشات و القرارات السياسية، تسمح للمواطنين بمعرفة طبيعة المشاكل التي تواجهه ، هذا النوع من المعلومات تشخيصي ، يمكن من صياغة الحلول و مواجهة المشاكل في المدى القريب أو البعيد.

تنتج الحكومات أحجام هائلة من المعلومات التي يكون معظمها ذا فائدة للأفراد و منشآت الأعمال معا، و باستطاعة الأنترنت و تقنيات الإتصالات المتطورة الأخرى المساهمة في تمكين المواطنين من الإستفادة من ثروة المعلومات هذه، من خلال توفيرها لهم بسرعة و سهولة و بالوقت الحقيقي. و تتباين أساليب و طرق نشر هذه المعلومات و كذالك المحتوى المسموح بنشره علنا من دولة إلى أخرى، إلا أن الدولة النامية بشكل عام تستطيع البدء بعملية الحكومة الإلكترونية من خلال نشر المعلومات الخاصة بها على الخط، مبتدئة بنشر القواعد و القوانين و التشريعات و الوثائق و الاستمارات و غيرها. و الواقع أن تمكين المواطنين و منشآت الأعمال من الوصول بسهولة و يسر إلى هذه المعلومات دون الحاجة للتوجه إلى حيث المكاتب المادية للحكومة يعتبر تقدما ثوريا بالنسبة للأمم التي تعصف بها البيروقراطية و الفساد الإداري[29].

و من خلال المواقع الشبكية الحكومية، تستطيع الحكومات نشر المعلومات المتعلقة بها و كذالك المعلومات التي تعدها لنفسها و لمواطنيها على نطاق واسع، لانتفاع أكبر عدد ممكن من المواطنين. و بهذا تتحول هذه المواقع الشبكية إلى مصادر حية للحصول على معلومات مفيدة من الحكومة و عن الحكومة.

فيما يخص نشر المعلومات يجب اتخاذ عدد من التوصيات حول نشر المعلومات أهمها[30] :

1- ضرورة البدء باستراتيجية لوضع المعلومات على الخط مع التركيز على وضع معالم ملائمة.

2- ضرورة نشر معلومات ذات قيمة للناس في حياتهم اليومية مع التركيز على استخدام محتوى مكتوب باللغة المحلية التي يجيدها معظم المواطنين.

3- تكليف كافة الوكالات الحكومية بنشر معلومات محددة على الخط.

4- البحث الدائم في النتائج الممكنة التحقيق و ذالك باستخدام الموارد المتاحة.

5- تصميم المواقع التي تسهل عملية صيانتها و إدامتها و تخصيص الأموال اللازمة لضمان عمليات تحديث المعلومات باستمرار.

6- التركيز على المحتوى الذي يدعم الأهداف الأخرى، مثل التنمية الإقتصادية و جذب الاستثمار الأجنبي و مكافحة الفساد.

و تبرز أهمية استخدام تقنية الرقمنة و تكنولوجيا الاتصال أكثر على مستوى الادارة المحلية، إذ تجعلها أكثر انفتاحا، و على درجة أكبر من الشفافية في تسيير الشأن المحلي، من خلال نشر معلومات دقيقة و كافية حول مختلف القضايا التي تهم المواطن، و هذا يؤدي إلى زيادة ثقة الجمهور في المؤسسات على المستوى المحلي[31].

و مما يدعم هذه الفكرة أكثر تلك المبادرات التي أطلقتها معظم الدول، ففي النرويج مثلا، يعد الموقع البلدي في مقاطعة Romsdal مصدر ثمين لإعلام المواطن. و قد تم تطوير موقع الويب المحلي للمقاطعة عام 1998 عندما قررت الإدارات المحلية حمل المعلومات عن السياسات و قرارات المجلس إلى المواطنين، و قد أدت إعادة تصميم الموقع إلى السرعة و تخفيض الكلفة الإعلامية، فعلى سبيل المثال، فقد استعمل الموقع لإرسال اجتماعات المجلس إلى قرية Fjord البعيدة التي كانت تتمتع بتغطية إعلامية محدودة.

و في الوقت نفسه فقد شكلت البوابة المفتوحة في سيول بكوريا – أحد إجراءات الإنترنت الرائدة في تحسين المشاركة المدنية، حيث تعرض البوابة دليل مسحي شامل عن الفساد، حتى يسمح للمواطنين بالمراقبة، كما تقدم رخصا مجانية للدخول إلى المعلومات. ففي مارس 2000، أي سنة واحدة بعد إطلاق النظام، وصل متوسط الزيارات إلى 1600 زائر باليوم، و اعتقد 84 بالمائة بأن هذا النظام المفتوح قد أدى إلى الشفافية[32].

2- الاستشارة الإلكترونية:

تعرف الاستشارات الإلكترونية بأنها مجال إلكتروني (Domian) يستخدم من قبل المواطنين, والممثلين للحكومة المدنية والخبراء والسياسيين لجمع الرأي وتوفير المدخلات، والاتجاهات، والتأثير على السياسة العامة وعملية اتخاذ القرار، ويتيح المجال المذكور التشاور بين الحكومة والمواطنين (الاستشارات العمودية) أو بين المواطنين بعضهم مع بعض (الاستشارات الأفقية) والتي تشمل أيضا الاتصال للتشاور بين المواطنين والخبراء وغيرهم من الفئات التي تم ذكرها سابقا[33].

كما عرفها بايلي(bailey) بأنها استخدام الوسائط الإلكترونية للوصول إلى مشاركة أكبر من قبل المواطنين والمهام الحكومية، والتشاور مع عناصر المجتمع في عملية رسم السياسات واتخاذ القرارات, وجمع وجهات النظر من أطراف متعددة للوصول إلى قرار[34].

يمكن تعريف الإستشارة الإلكترونية بأنها تلك العلاقة المزدوجة بين صناع السياسة و المواطنين[35]. بهذا المعنى تشكل الإستشارة عملية التغذية المرتدة للحكومة من خلال تعليقات المواطنين، فالحكومة توفر المعلومات و تحدد القضايا قيد التشاور، في حين أن المواطنين مدعوون إلى المساهمة بآرائهم و وجهات نظرهم.

من المهم"التفريق بين المجال المتاح للاستشارة السياسية والمجتمعات الإلكترونية مثل الشبكات الاجتماعية ك فيسبوك وتويتر ومجموعة النقاشات المتعلقة بموضوعات محددة، حيث يتعامل فيها المشتركون بالمستوى نفسه. وبدون أية أهداف سياسية, في حين أن الاستشارات الإلكترونية غالبا ما تحمل نقاشات بين طرفين غير متماثلين وبهدف الإقناع والتأثير في الاتجاه السياسي لأحد الأطراف. كما إن الاستشارات الإلكترونية تكون مهيكلة ومنظمة أكثر من المنتديات وتفاعلات الشبكات الاجتماعية.

تبدأ الإستشارة على الإنترنت بوضع جداول الأعمال للتشاور، تتشكل من مجموعة من الأسئلة، و دعوة المواطنين لتقديم آرائهم على الإنترنت. و تعتبر

بوابات الإنترنت و المنتديات و البريد الإلكتروني و غيرها، من الأدوات المستخدمة في الحصول على آراء المواطنين.

و من ثم، فمن أهداف التشاور على الإنترنت هو تسهيل المشاركة من خلال السماح للمواطنين من الحصول على معلومات واضحة عن المواضيع و القضايا التي يتم تناولها، بالإضافة إلى توسيع نطاق المشاركة من خلال الوصول إلى أكبر عدد من الأفراد و الجماعات رغم اختلاف المسافة و الزمن و العمر، و الفوارق الاجتماعية و الاقتصادية.

و في الوقت نفسه فإن التشاور على الإنترنت يعمق المشاركة من خلال التفاعل بين المواطنين و الحكومة و المسؤولين و المنتخبين و حتى بين المواطنين أنفسهم ضمن استشارات مغلقة، و تشكل بوابة كندا مثالا جيدا في هذا السياق. فالاستشارة تشكل إطارا للإنخراط في مناقشات حقيقية أكثر عمقا من خلال تبادل الخبرات على نحو يعمق فهم المواطنين و تمكينهم من المساهمة بنشاط في صياغة السياسات[36].

و من ثم تساهم الاستشارة الالكترونية في صياغة و تبني سياسات عمومية تتوافق و الانشغالات الحقيقية الموجودة لدى المواطنين على المستوى المحلي، و ذالك من خلال استشارة المواطن الكترونيا حول مختلف القضايا في شتى المجالات ، و تمكينه من إبداء آرائه و تقديم مقترحاته بشأنها[37].

ولضمان نجاح الاستشارة في تحقيق المشاركة العالية والفاعلة يجب العمل على توظيف المدخلات التي يتم تجميعها من الجهات المختلفة وخصوصا من المواطنين والعمل على دراستها، وتحليلها وتوظيفها وتلخيصها لغرضين أولهما إبلاغ المواطنين بالنتائج، وثانيهما الوصول إلى قرارات تتعلق بالموضوعات المطروحة للنقاش والاستشارة، ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. من المهم إشعار المواطن بأن كلمته مسموعة والاستشارة تؤدي إلى نتيجة إيجابية ومشاركة فاعلة.من الأمثلة على ذالك الاستشارة التي فعلتها مدينة ديربين باستراليا بخصوص استراتيجية الفنون و الترفيه. للرجوع إلى النقاش يمكن زيارة الموقع الالكتروني الخاص بالنقاش حول الموضوع على الرابط الالكتروني التالي[38].

http/eforum.darebin.vic.gov.au/aaa-division/index_html

و يمكن أن ينظر للاستشارة على الإنترنت كعملية للاتصال بين المجالس و الجمهور، و مكون للحوار المستمر الذي يستهدف تضمين أغلبية المواطنين في عملية اتخاذ القرارات كإحدى أوجه الحكم المحلي ، ففي ربيع 2001 ، مثلا قررت بلدية Kalix Ko في السويد، تعديل و تحسين مركز البلدة، ففضلت منذ البداية أن تنشأ حوار مفتوح حول الحلول الشاملة لمركز البلدة، فلم تكن مسودات و خطط جاهزة بل طلب من كل مواطن، ابتداءا من السن الحادية عشر، المشاركة عبر المنتدى: www.votia.com

، بالإجابة عن الأسئلة على الإنترنت و خلال أسبوعين مكن منتدى السياسة المواطنين من مناقشة كل القضايا، و قد وجد 72 بالمائة من المشاركين أن التجربة مفيدة ديمقرا طيا[39].

و إذا كانت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، توفر إمكانية السماح لصانعي السياسات بالذهاب مباشرة لمستخدمي الإنترنت و تقييم النجاح المحتمل لأي مشروع سياسي من خلال الآراء المختلفة للمواطنين، فإن الإستشارة على ضوء هذا الطرح تبقى مجرد إعلام الحكومة حتى تتمكن من الاستطلاع و التحقيق في آراء المواطنين، في حين تحتفظ بالحق في تقديم القرارات النهائية. مما يجعل عملية التغذية الرجعية محل جدال، و قد أبرز روزن (Rosen) هذه النقطة في مراجعة للديمقراطية الالكترونية بالإدارات المحلية السويدية و يقول بأن الاستشارات عادة ما نفذت في المراحل الأولى لصنع السياسات، التي يكون عندها القرار النهائي غير واضح، و لربما تحتاج الاستشارة أيضا إلى مرحلة تالية للقرار النهائي.[40]

3- المشاركة الالكترونية الفاعلة :

أخيرا تمثل المرحلة الثالثة مساهمة حقيقية، من خلال تفعيل دور المواطن في رسم السياسات وتحديدها والتي تسمى مرحلة المشاركة الالكترونية الفاعلة. من المهم التركيز في هذه المرحلة على المساواة بين دور المواطن ودور الحكومة في العملية، من حيث وضع الأجندة الخاصة بالقضية، والأسئلة التي يراد الإجابة عنها، وكذلك أطراف القضية وأبعادها، ولكن في النهاية يكون القرار النهائي من مسئولية الحكومة .من المهم هنا الإشارة إلى رأي مديمورنش وزملائه

(Medimorec ,parycek shossbock) ، والذي يبين أهمية مشاركة المواطن في اتخاذ القرار، ولكن الباحثين المذكورين أشاروا إلى أهمية دور السياسيين في هذه المرحلة، والتي تمت تسميتها بالتحديد التشاركي (codétermination). ففي هذه المرحلة يتم إنهاء عملية اتخاذ القرار بالتعاون بين المواطنين والحكومة ويقوم السياسيون بالإشراف والتنسيق بين الطرفين.

و لقد اقترح ماكينتوش (macintosh) ثلاث مراحل مرتبطة بالتكنولوجيا بشكل أكبر، ونقدم فيما يلي وصفا لها[41]:

1) **مرحلة السماح (التسهيل) (E-enabling)**: التي تعني استخدام التكنولوجيا لتسهيل مهمة المواطن في المشاركة، وخصوصا أولئك الذين لا يتمتعون بالوصول السهل إلى الإنترنت (الأقل حظا)، وعليه فإنهم لا يستفيدون من وفرة المعلومات في العملية، ويكون دور التكنولوجيا توفير المعلومات بشكل أكبر لهم .

من المهم توفير معلومات مهمة و مرتبطة بالقرار أو الموضوع مدار البحث، وكذلك توفير معلومات قابلة للاستعراض ومفهومة للمواطن بالشكل والصيغة المناسبة لكل الفئات.

2- **مرحلة التواصل أو الارتباط(E-engaging)**: تعني هذه المرحلة، استخدام تكنولوجيا المعلومات للتواصل مع المواطنين، بحيث يتم تفعيل المشاركة المعمقة في النقاش، وتوفير الدعم للنقاش الموجه حول السياسات المطروحة، من خلال توسيع حدود الحوار وأطرافه .إن استخدام مصطلح التواصل يشير إلى أن المواطن يكون مستقبلا للحوار أكثر من كونه مبادرا به، وكذلك يطلق على المواطن في هذه المرحلة بالمستهلك للسياسات .

2) **مرحلة تمكين المواطن (E-empowering.citizens)** :

يكون دور تكنولوجيا المعلومات تمكين المواطن ودعمه للقيام بالمشاركة الفاعلة, وهنا يبدو جليا أن الاتجاه هنا يكون من الأسفل إلى الأعلى، بحيث يكون للمواطن دور مهم في تحديد الأجندة والأسئلة، إذ يصبح منتج للسياسات وليس مستهلكا فقط.

قام الاتحاد الدولي للمشاركة العامة (IAPP) بوضع تصنيف مختلف لهذه المراحل اشتمل على خمسة مستويات متتابعة، كما وفر الاتحاد الدولي للمشاركة العامة (iapp) الأدوات اللازمة لكل المراحل، وهي مذكورة بين الأقواس لكل مرحلة [42].

1) **التبليغ (inform)**: تعني تزويد العموم (المواطنين) بالمعلومات اللازمة لفهم الموضوع أو الحالة المطروحة للحوار، والذي يشمل جميع المراحل من طرح المشكلة إلى الحلول إلى اتخاذ القرار. (الأدوات المتوافرة : قوائم المعلومات والمنزل المفتوح والمواقع الالكترونية (fact sheets.Open houses.Websites)).

2) **الاستشارة (consulte)** : تعني الاهتمام بالتغذية الراجعة من المواطنين، حول القضايا مدار البحث. (الأدوات المتوافرة: مجموعات الملاحظات العامة، الاستمارات والاجتماعات العامة

(public comments focus groups suverys public meetings).

3) **التواصل (in volve)** : يتم التفاعل في هذا المستوى مع المواطن، بحيث يشارك المواطن الحكومة في العملية. (الصيرورة – process) من المهم في هذا المستوى محاولة الفهم الحقيقي للموقف الشعبي ومشاعر ومشكلات المواطنين.

4) (الأدوات المتوافرة: الورشات،والتصويت ذو التصميم الموجه workshops délibérative

. polling)

5) **التعاضد(collaborate)**:تشبه هذه المرحلة مرحلة التواصل، ولكن تتم فيها مشاركة المواطن في اتخاذ القرارات. (الأدوات المتوافرة : لجان المواطنين الاستشارية، اتخاذ القرارات التشاركي أو الجماعي، والوصول إلى اتفاق.

(Citizen advisory group committee ,participatory decision-making

. consensus building).

6) **التمكين (empower)**:في هذه المرحلة تكون مهمة مسئولية اتخذا القرار على عاتق العامة أو الشعب. (الأدوات المتوافرة محلفو الشعب، الاقتراعات، والقرارات المفوضة (Citizen juries ballots delegated décision)

لقد انتقد ويمر (wimmer) تلك المراحل، من حيث تدفق المعلومات واتجاهها والحجم الناجم عن تفاعل المؤسسات غير الربحية (مؤسسات لمجتمع المدني). و عليه فقد اقترح مستويات مختلفة، من خلال مشروع أوروبي اهتم بالبحث العلمي في مجال المشاركة الالكترونية، وخلص إلى مراحل مشابهة للسابقة، منها الإبلاغ (e-informions) والاستشارة (e-consulting) والتعاون (e-collaboration) وأخيرا التمكين (e-empowering). ويرى البعض أن المرحلة الأخيرة حسب رأي جاتوتس (gatautis ,2010) تعني بان التأثير والتحكم ورسم السياسة يتحول إلى يد الشعب مما يعني أن القرار النهائي المتخذ يصبح بمثابة وثيقة قانونية ملزمة.

خاتمة -

وعليه ومن خلال هذه الدراسة يمكننا القول أن عملية رقمنة الادارة المحلية مكنت من استغلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل السياسي، مما أدى إلى إيجاد آليات وطرق عمل جديدة لتكريس الديمقراطية، وبرز مفهوم المشاركة الإلكترونية كنمط جديد للممارسة السياسية ، باستخدام أدوات و أساليب إتصال إلكترونية حديثة تعتمد على الرقمنة و خاصة الإنترنت ، و ساعد ذالك في تكريس الشفافية في العمل السياسي و الاداري محليا بحصول المواطن على المعلومات المهمة و الكافية التي تمكنه من المشاركة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل التي يبتغي معالجتها، كما مكنت التقنية الرقمية في وجود قنوات اتصال مباشرة باتجاهين ،من الحكومة إلى المواطن ، و من المواطن إلى الحكومة من خلال الاستشارة الالكترونية و من ثم تمكينه من المشاركة الفعالة في اختيار البديل الأمثل لمعالجة القضايا في شتى المجالات و القطاعات.

و بالتالي تمكن تقنية الرقمنة في الادارة المحلية من تفعيل مساهمة مختلف الفواعل المحلية و خاصة المواطنين في صناعة القرار السياسي و بلورة سياسات عامة تتوافق و الانشغالات الحقيقية التي يهتم بمعالجتها المجتمع المحلي.

الهوامش -

1- ياسر محمد زكي ، دور التقنية الرقمية في تعظيم مشاركة الجمهور في الإدارة المحلية، في كتاب تخطيط المدينة الإلكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية ، القاهرة ،2007، ص 56

2- نفس المرجع السابق، ص 56

3- إيمان عبد المحسن زكي،الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، المنظمة العربية للتنمية الادارية مصر،2009،ص 98

4- نفس المرجع السابق،ص 98

5- محمد أحمد غنيم،الادارة الالكترونية بين النظرية و التطبيق، دار الادارة للبحوث و التدريب و الاستشارات2009 ،ص 43

6- حرشوش عادل الفرجي، الادارة الالكترونية، مرتكزات فكرية و متطلبات تأسيس عملية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2010 ، ص34

7- عائشة مصطفى حسن المنياوي، تخطيط و إدارة المدن الالكترونية في كتاب الادارة الالكترونية مدخل الى المدينة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ،2011،ص111

8- إيمان عبد المحسن زكي، مرجع سابق، ص 99

9- أحمد عماد أبو شنب، الحكومة الالكترونية أداة للديمقراطية و التنمية المجتمعية ، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة ،2012،ص54

نقلا عن

Sanford et Rose.characterizing e-participation.international journal of information management.27.6.2007..pp .406.421

10- Saebo.rose.et flack,the shape of e.participation:characterizing an emerging research area,government information quarterly;25(3),2008,p400

11- أحمد عماد أبو شنب،مرجع سابق، ص 55

أنظر

Maciel,C.,Roque, L,et Garcia,A.C.2010.interaction and cmmunication ressources in collaborative e democratic environments:the democratic citizenship community.information polity:the international journal of government and democracy in the information age,15(1/2),2010,p73-88

12- نفس المرجع السابق، ص 56 نقلا عن

Saebo.rose.et flack.opcit.p 400

نفس المرجع السابق،ص 1357-

أنظر

Manitosh,A and Whyte,A,Evaluating howE participation changes local democracy,e government workshop 06,Brunel University london,2006,p11

14- نفس المرجع السابق،ص57
15- نفس المرجع سابق،ص39
16- محمد حسين الحسن، الادارة الالكترونية، الفاهيم،الخصائص،المتطلبات الرياض،دار الوراق للنشر و التوزيع،2009، ص 140
17- - كامل محمد المعيني، محمد أحمد أبوزيد،دور وسائل الاعلام الجديد في تفعيل المشاركة المجتمعية في كتاب دور الاعلام و تكنولوجيا المعلومات في دعم الديمقراطية و حرية التعبير، القاهرة،المنظمة العربية للتنمية الادارية.2012،ص 55
18- أحمد عماد أبو شنب، مرجع سابق،ص39
19- عادل عبد الصادق، الديمقراطية الرقمية ، نمط جديد للممارسة السياسية،مجلة الأهرام مجلد9،عدد34،القاهرة،2009،ص107
20- أحمد عماد أبو شنب ، مرجع سابق، ص40
21- نفس المرجع السابق، ص41
22- نوال مغزيلي،دور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية،المركز الديمقراطي العربي،مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 03، يونيو 2017،ص18
23- نفس المرجع السابق، ص 18
24- نوال مغزيلي،دور تكنولوجيا الاعلام و الاتصال في إرساء ممارسة جديدة للديمقراطية،المركز الديمقراطي العربي،مجلة العلوم السياسية و القانون، العدد 03، يونيو 2017،ص18
25- نفس المرجع السابق،ص18
26- أحمد عماد أبو شنب ، مرجع سابق،ص 41
27- عادل عبد الصادق، مرجع سابق،ص 18
28- رمضان بن شعبان،الديقراطية الالكترونية،تجديد للمارسة الديقراطية بواسطة تكنولوجيا العلومات و الاتصال، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر و التوزيع، مجلة الحكمة،الجزائر،2010،ص11
29- بشير عباس العلاق، الخدمات الالكترونية بين النظرية و التطبيقعمان:المنظمة العربية للتنمية الادارية، 2004، ص 265
30- نفس المرجع السابق ، ص266
31- رمضان بن شعبان، مرجع سابق،ص11
32- نفس المرجع السابق،ص11
33- أحمد عماد أبو شنب،مرجع سابق،ص 106
34- أنظر
Bailey,j,local council e-consultation guide.a report produced by the darebin ciity,victoria australia

35- Fabrice -Mickaël Ramadan . Mamata Danielvan Lerberghe Et autres, (2005),
From e- Administration to e-democracy, In the framework of The 06th World wide Forum on
e- Democracy, Issy - les-Moulineaux, France, Brussels: E European Center of Political Technologies,
P.05.

36-رمضان بن شعبان،مرجع سابق ،ص12

37-Tomkova.j.E-consultation.New tools for civic engagement or facades for political correctness?European Journal of epractice.march 2009.n 07.pp1-10

38- أحمد عماد أبو شنب،مرجع سابق، ص110

39- رمضان بن شعبان،مرجع سابق ،ص12

40- نفس المرجع السابق،ص 12

أنظر

ROSEN, T. (2004), "E-democracy in Practice: Swedish Experience of New Political
Tool", Swedish Association of Local Authorities and Swedish Federation., p.06. Available at:
<http://www.svekom.se/skvad/E-democracy-en.pdf>. Visited: 10-12-2009

أحمد عماد أبو شنب،مرجع سابق، ص 59 41-

نقلا عن

Manitosh,A2004,characterizing E-Participation in policy-making,37th hawaiti international conference on system sciences.p 03.

42- نفس الرجع السابق،ص 60

نقلا عن

Wimmer, M.A 2007 ontology for an e-participation virtual resource centre ICEGOV 07 Proceedings of the 1st international conference on theory and practice of electronic governance,10-13 Decembre,2007.Macao,China.